مؤتمر نزع السلاح

CD/1158
22 July 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ موجهة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الى رئيس مؤتمر نزع السلاح تنقل اليه بيان الرئيس بوش عن مبادرة عدم الانتشار ، التي أعلنها في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢ إضافة الى محيطي وقائع صادرتين عن البيت الأبيض في هذا الخصوص

أتشرف بأن أبعث إليكم البيان المرفق الصادر عن الرئيس بوش بشأن مبادرة عدم الانتشار التي أعلنها في ١٣ تموز/يوليه ، إضافة الى محيطي وقائع صادرتين عن البيت الأبيض في هذا الخصوص .

أرجو أن تتفضلوا باتخاذ الخطوات المناسبة لتسجيل هذا البيان ومحيطي الوقائع المرفقتين باعتبارها وثائق رسمية لمؤتمر نزع السلاح ، وتوزيعها على جميع الوفود الأعضاء والدول غير الأعضاء من المشاركين في أعمال المؤتمر .

(توقيع): ستيفن ح ليدوعار
ممثل الولايات المتحدة الأمريكية
إلى مؤتمر نزع السلاح

صحيفـــة وقائـــع

البيت الأبيض
مكتب السكرتير الصحفي
Kennebunkport, Maine

١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢

بيان الرئيس

منذ عدة أسابيع اتفق الرئيس بوريس يلتسين معي على إجراء أكبر تخفيضات بعيدة المدى في الأسلحة النووية حدثت منذ فجر العصر الذري . ومع ذلك فحتى مع تلاشي ترساناتنا ، يشكل انتشار القدرة على إنتاج أو اختيار أسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها تهديدا متزايدا لمصالح الأمن القومي الأمريكي والسلم العالمي . إذ يمكن أن تكون لهذه الأسلحة عواقب مدمرة في عالم يحتمل أن تتحول فيه التوترات الإقليمية الى حروب على غير انتظار

وهذا هو السبب في أن هذه الإدارة كافحت بشدة من أجل منع انتشار هذه الأسلحة المزعزعة من أساسها وبخاصة بماضينا الذي يمم محلا حافلا بالإنجازات فقد تزايد عدد أعضاء معاهدة عدم الانتشار النووي ووسع نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة أستراليا عضويتهما وتوسعا في قيودهما على الاتجار الذي يعيد في تطوير القذائف والأسلحة الكيميائية والبيولوجية وقد شددنا القيود على الصادرات المتعلقة بعدم الانتشار وتبعتنا في ذلك دول أخرى على الفور . وشهدنا تقدما ملحوظاً في وضع وتعزيز الترتيبات الإقليمية لتحديد الأسلحة في أمريكا اللاتينية وشبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط

ومع ذلك فأمامنا الكثير مما يتحتم عمله . فما زال الطلب على هذه الأسلحة قائماً ويظهر موردون جدد للتكنولوجيات الرئيسية . ولا تستطيع قيود التصدير وحدها أن توجد مانعا محكما من الانتشار . ففي عصر التقدم التكنولوجي وتحرير التجارة نحتاج الى أن تكون تحت تصرفنا سلسلة كاملة من الأدوات السياسية والأمنية ومن الاستخبارات وغيرها من الأدوات .

ولذلك فقد أعلنت اليوم مجموعة من المبادىء للاسترشاد بها في الجهود التي نبذلها في مجال عدم الانتشار لسنوات قادمة ، ورسمت عددا من الخطوات التي تكمل جهودنا الحالية . وتتضمن هذه الخطوات قراراً بعدم إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب مما يستخدم في أغراض التفجير النووي ، وقدمت عددا من المقترحات

الرامية الى تعرير العمل الدولي ضد من يسهمون في انتشار أسلحة التدمير الشامل والقدائف التي تحملها .

وإذا كانت هذه الخطوات تقوي الحواجز التي تحول دون الانتشار فإن نجاحها يتطلب عملا شاقا وفي بعض الاحيان خيارات صعبة . ويجب أن الولايات المتحدة ملتزمة بالقيام بدور رائد في الجهود الدولية الرامية الى مقاومة انتشار التكنولوجيات والأسلحة التي تلقي بالعيوم على مستقبلنا

صحيفـــة وقائـــع

البيت الأبيض
مكتب السكرتير الصحفي
Kennebunkport, Maine

١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢

مبادرة عدم الانتشار

إدراكا من الرئيس لأن "الانتشار المحتمل للقدرة على إنتاج أو احتيار أسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها يشكل تهديداً متزايداً لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة" فقد أعلن اليوم مبادرة شاملة لدعم الجهود الأمريكية المبذولة لمنع انتشار هذه القدرات من أساسه والحيلولة دون أي استخدام لهذه الأسلحة . وتسعى هذه المبادرة الى دمج السياسات الجديدة والحالية في إطار واحد شامل تسترشد به سياسة عدم الانتشار الأمريكية في السنوات المقبلة .

مبادىء مرشدة

أولا ، تعتمد الولايات المتحدة على المعايير العالمية القائمة المناهضة للانتشار وتقدر الإمكان تعزز هذه المعايير وتتوسع فيها .

ثانيا ، تركز الولايات المتحدة جهودا خاصة على المناطق التي تظل أخطار الانتشار فيها حادة ، وأبرزها مناطق الشرق الأوسط والخليج العربي وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية .

ثالثا ، تنشد سياسة الولايات المتحدة لعدم الانتشار الحصول على أكبر تأييد ممكن متعدد الأطراف ، وفي الوقت نفسه تقوم بدور رائد في القضايا الحاسمة

رابعا ، تتصدى الولايات المتحدة لقضية الانتشار من خلال السلسلة الكاملة من الضوابط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والضوابط المتعلقة بالاستخبارات والأمن الاقليمي والتصدير ، وغير ذلك من الأدوات المتاحة .

أهداف السياسة

المواد النووية

- انتاج المواد النووية: لن تقوم الولايات المتحدة بإنتاج البلوتونيوم أو اليورانيوم العالي التخصيب لأغراض التفجير النووي . والمقصود بهذه الخطوة هو تشجيع البلدان في أقاليم التوتر كالشرق

الاوسط وجنوب آسيا على اتخاذ إجراءات مماثلة ، كالاجراءات المقترحة في مبادرة أيار/مايو ١٩٩١ لتحديد الاسلحة في الشرق الاوسط وتلتمس الولايات المتحدة مزيدا من التأييد المتعدد الاطراف لاتخاذ تدابير ملموسة للحيلولة دون إنتاج أو اختيار مواد نووية يمكن استخدامها في الاسلحة ، في جنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية أو في المناطق التي تريد فيها من خطر الانتشار .

الإجراءات المتعددة الاطراف

- الامتثال للمعايير الدولية لعدم الانتشار: تأخذ الولايات المتحدة في اعتبارها أداء البلدان الاخرى بشأن المعايير الدولية الرئيسية لعدم الانتشار ، لدى تطوير علاقاتها في مجال التعاون ونقل التكنولوجيا ، وتتشاور مع الاصدقاء والحلفاء بشأن اتخاذ نُهج مماثلة .

- إيعاز القواعد الدولية لعدم الانتشار: تتشاور الولايات المتحدة مع الاصدقاء والحلفاء بشأن الإجراءات الدولية التي تتخذ ضد الانتهاكات الجسيمة لمعايير عدم الانتشار ومنها مثلا نقل أي من أسلحة للتدمير الشامل أو منشآت الاسلحة الرئيسية ، وانتهاك اتفاقات الضمانات أو الاستخدام المؤكد لاسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ويمكن أن تتضمن الإجراءات عمليات الحظر أو التفتيش التي يقرها مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ومساعدة ضحايا الاعتداءات التي تستخدم فيها هذه الاسلحة ، كما تتضمن اتفاقات تسليم المجرمين أو قيود الهجرة على الافراد الذين يسهمون عن علم في الانتشار

- تأييد عمليات التفتيش الخاصة وتدمير الاسلحة تقوم الولايات المتحدة متشاورة مع الاصدقاء والحلفاء بدراسة إنشاء مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف لدعم نظم التفتيش الخاصة عند الضرورة ولمساعدة الدول على تدمير مخزونات الاسلحة الموجودة لديها .

- مواءمة القيود على التصدير تشجع الولايات المتحدة ومع قوائم متوافقة بالقيود على التصدير فيما يتعلق بعدم الانتشار وتشجع إيعادها ؛ ويشمل ذلك إبرام اتفاق بين الموردين على ألا يقوضوا قرارات بعضهم بعضا فيما يتعلق بالقيود على التصدير

الجهود الإقليمية

- النُهج المستهدفة: تواصل الولايات المتحدة تركيز جهودها الخاصة لمواجهة أخطار الانتشار في جنوب آسيا والخليج العربي والشرق الأوسط وفي شبه الجزيرة الكورية ، ويشمل ذلك الجهود الرامية الى التوصل الى تدابير لبناء الثقة ووضع نظم للتفتيش وغير ذلك من التدابير الاقتصادية والسياسية والتدابير المتعلقة بالأمن .

- الاتحاد السوفياتي السابق: تواصل الولايات المتحدة العمل مع سلطات من روسيا وغيرها من الدول الجديدة من أجل تحقيق الأهداف التالية:
  - تشييد جميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة مثل معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية ، ثم اتفاقية الأسلحة الكيميائية عندما يفتح باب التوقيع عليها .
  - المحاسبة الداخلية الفعالة والحماية المادية من سرقة أو تحويل المواد والمعدات ذات الصلة بالأسلحة النووية
  - ووضع ضوابط فعالة على تصدير المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية وتكنولوجيات القذائف ، بما يتمشى مع النظم المتعددة الأطراف القائمة ، بما فيها القوانين واللوائح الملائمة ، وكذلك تشديد المصدرين ورجال الجمارك وموظفي إنفاذ القوانين .
  - فك الرؤوس الحربية النووية مع مراعاة قواعد السلامة والأمن ، ووضع ضوابط فعالة على المواد المتعلقة بالأسلحة النووية .
  - إيجاد فرص لعلماء ومهندسي الأسلحة لإعادة توجيه مواهبهم نحو المساعي السلمية .
  - النظر في طلبات المساعدة في مجال فك أو تدمير منشآت الأسلحة البيولوجية الروسية أو تحويل هذه المنشآت الى انتاج اللقاحات والمنتجات الدوائية الأخرى شريطة أن تكون روسيا ممتثلة تماما لاتفاقية الأسلحة البيولوجية

المعايير العالمية

- اتفاقية الأسلحة الكيميائية: تعيد الولايات المتحدة تأكيد التزامها بأن يشهد هذا العام إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وتدعو جميع الدول الى الالتزام بأن تكون من موقعيها الأصليين .

- معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو تسعى الولايات المتحدة الى التوسيع غير المحدود في معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ والى الابعاد الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو بحلول عام ١٩٩٣

- الوكالة الدولية للطاقة الدرية: تعمل الولايات المتحدة مع الدول الاخرى في سبيل تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الدرية ، وتؤيد الزيادات التي تحتاجها في ميزانية الضمانات .

- اتفاقية الاسلحة البيولوجية تواصل الولايات المتحدة الحث على الانضمام الشامل الى اتفاقية الاسلحة البيولوجية وزيادة دعم تدابير بناء الثقة التي اتفقت عليها الاطراف في المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩١

- نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف تعيد الولايات المتحده تأكيد الدعوة الموجهة من شركائها في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الى جميع الحكومات لاعتماد المبادىء التوجيهية لهذا النظام باعتبارها جزءا من سياساتها الوطنية

الاستخبارات

- مركز عدم الانتشار: ستزيد أوساط الاستخبارات بما فيها مركز عدم الانتشار المنشأ حديثا ، من دعمها لنظم عدم الانتشار الدولية ، وهي تسعى الى توسيع نطاق تجميع الخبراء المدربين تدريبا عاليا الملتزمين برسالة عدم الانتشار .

صحيفة وقائع

السيت الابيض
مكتب السكرتير الصحفي
Kennebunkport, Maine

١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢

الجهود المبذولة حاليا في مجال عدم الانتشار

- معاهدة عدم الانتشار النووي: بانضمام الصين وجنوب افريقيا ولاتفيا وليتوانيا واستونيا وأطراف أخرى جديدة الى معاهدة عدم الانتشار في العام الماضي أصبح عدد الأطراف في هذه المعاهدة ١٤٩ عضواً . وستنضم قريبا اليهم . وفي بروتوكول "ستارت" الموقع في لشبونة وافقت بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار بوصفها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: أكدت هذه الوكالة حقها في إجراء "عمليات تفتيش خاصة" للمنشآت النووية غير المعلنة وعكست الارجنتين والبرازيل مواقفهما السابقة من رفض بعيد ، لاعتماد كامل نطاق ضمانات الوكالة . وبعد سنوات من التلكؤ امتثلت كوريا الشمالية أخيرا لالتزاماتها بشأن معاهدة عدم الانتشار كي تصدق على اتفاق ضمانات مع الوكالة وتقبل عمليات تفتيشها .
- مجموعة الموردين النوويين: في نيسان/ابريل ١٩٩٢ وافق أعضاء هذه المجموعة المكونة من ٢٧ عضوا على أن تمتد ضوابط التصدير النووي لتشمل البنود المزدوجة الاستخدام ، وعلى أن يكون النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية شرطا لأي توريد نووي جديد يتسم بالأهمية

- نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف: اتسعت العضوية في هذا النظام لتصل الى ٢٢ عضوا ، وتم تحديث قائمة قيود التصدير به ، ووافق النظام على أن يمتد نطاق تركيزه ليشمل أي قذائف يقصد بها نقل أسلحة التدمير الشامل وتعهدت الصين والارجنتين واسرائيل بمراعاة المبادىء التوجيهية لهذا النظام .

- مبادرة فرض قيود مقررة على الانتشار بمقتضى هذه المبادرة وسعت الولايات المتحدة قيودها التصديرية لتشمل جميع مكائن الأسلحة الكيميائية الخمسين المحددة ، ومعدات الاستعمال المزدوج ذات الصلة بإنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمعامل الكيميائية البحتة وتقديم المساعدة بالمعارف الى برامج الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو القذائف .

- صوابط التصدير الوطنية المعررة قام عدة موردين بتعرير قوانينهم المحلية لضوابط التصدير وآليات إبعادها واعتمدت عدة بلدان قوانين أو لوائح مماثلة لمبادرتنا كيما تحد من المساعدة التي يقدمها مواطنوها لبرامج الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو برامج القذائف .

- مجموعة استراليا: وسعت مجموعة استراليا عضويتها لتضم ٣٢ دولة ونهجت نهج الولايات المتحدة في مبادرتها فوسعت قيودها التصديرية لتشمل ٥٠ سلعة للأسلحة الكيميائية ، إضافة الى معدات الاستخدام المزدوج ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية وقد اعتمدت المجموعة لتوها قائمة قيود متعددة الأطراف شملت الكائنات البيولوجية والتكسينات والمعدات

- مبادرة تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط استهل الرئيس في أيار/مايو ١٩٩١ عملية بين الدول الرئيسية الخمس الموردة للأسلحة التقليدية وهي: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وفي تشرين الأول/اكتوبر اتفقت الدول الخمس على مراعاة المبادىء التوجيهية المتعلقة بتقييد نقل الأسلحة التقليدية وعلى تبادل المعلومات وفي أيار/مايو ١٩٩٢ اتفقت الدول الخمس على مبادىء توجيهية استقالية بالنسبة للصادرات المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل وفي إطار العملية السلمية في الشرق الأوسط اجتمع ٢٣ مندوبا (من بينهم اسرائيل و١٢ دولة عربية) في واشنطن في أيار/مايو ١٩٩٢ لمناقشة الضوابط الإقليمية للأمن والأسلحة .

- الأمم المتحدة بعثت اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٣٩ عملية تفتيش في العراق ، وتم تحديد وتدمير عشرات الآلاف من الذخائر الكيميائية ، وتدمير معدات إنتاج القذائف وأكثر من ١٥٠ قذيفة ، وكشف برنامج شامل للأسلحة النووية ، والإشراف على تدمير منشآت تتعلق بالأسلحة النووية .

- أمريكا اللاتينية: انضمت الأرجنتين والبرازيل الى شيلي في حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في بلدانها ، بالإضافة الى أنها اعتمدت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- - - - -